

Distr.: General  
28 September 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الرابعة والستون

البنود ٥٢ و ٦٣ (أ) و ١١٤ من جدول الأعمال  
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل  
التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي  
لعام ٢٠٠٨  
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:  
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

### رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص رسالتين متطابقتين، مؤرختين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وجههما رئيس وزراء البرتغال، السيد خوسيه سوكراطيس، بصفته رئيساً مشاركاً لمنتدى الشراكة الأفريقية، إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد باراك أوباما، ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد غوردون براون، بصفته رئيس مجموعة العشرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقتين من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٥٢ و ٦٣ (أ) و ١١٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) خوسيه فيليبي موراييس كابرال

السفير



## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يمثل مؤتمر قمة بيتسبيرغ المقبل لمجموعة العشرين فرصة أفضل لتعميق آليات الحوكمة العالمية المناسبة القادرة على تحديد التحديات التي يشكلها عالم اليوم ومواجهتها. ونحن معنيون، على وجه الخصوص، بصفتنا مشاركين في رئاسة منتدى الشراكة الأفريقية، بأن يظل الالتزام الضروري لمنع حدوث انتكاسة حادة في إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التزاما قويا، حتى وإن كان يبدو أننا تجاوزنا في العالم المتقدم أسوأ مرحلة من مراحل الأزمة.

وينضم إلي زميلاي المشاركون في رئاسة منتدى الشراكة الأفريقية، رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي جون بينغ، في التماس أن يراعي مؤتمر قمة بيتسبيرغ الرسالتين المرفقتين من منتدى الشراكة الأفريقية، وتتناول إحدهما سبل التعامل مع الأزمة (انظر الضميمة ١)، وتتناول الأخرى تحديات تغير المناخ (انظر الضميمة ٢).

وفيما يتعلق بالأزمة الحالية، نعتقد اعتقادا قويا أن تدابير الإشراف والتنظيم الماليين للمؤسسات المالية الدولية وإدارة شؤونها تكتسي أهمية قصوى لضمان الاستقرار والنمو في الاقتصاد العالمي، وأن أفريقيا ستتأثر تأثرا شديدا على وجه الخصوص إذا لم تتخذ تلك الإجراءات. وتُعتبر الآليات المناسبة للتخفيف من حدة الأزمة والانتعاش، إلى جانب الموارد الإنمائية المتعهد بها، ذات حيوية لكفالة أن تؤدي الإنجازات التي تحققت في مكافحة الفقر في أفريقيا ثمارها. ندعو مجموعة العشرين إلى تمثيل أفريقيا تمثيلا عادلا في آليات الحوكمة العالمية والحفاظ على الإجراءات العاجلة المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية. ونعتقد أيضا أن أفريقيا في حاجة إلى دعم من شركائها لزيادة الإنتاج الزراعي من أجل تعزيز الأمن الغذائي تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي المستدام.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تواجه أفريقيا تحديات شتى، أبرزها الحاجة إلى التكيف. ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن التكيف والتنمية يرتبطان ارتباطا لا ينفصم وأن التكيف مع الآثار المترتبة على تغير المناخ سيفرض على أفريقيا تكاليف إضافية باهظة. وهذا يعني أن التمويل الملائم أمر حيوي. وستكون هناك حاجة إلى إصلاح آليات أسواق الكربون القائمة بغية ضمان السلامة البيئية ولكي تكون أكثر أهمية وأيسر منالا لأفريقيا. ويجب اعتبار التمويل المناسب لأفريقيا جزءا ضروريا من إجراءاتنا العالمية للتصدي لتغير المناخ.

(توقيع) خوسيه سوكراطيس

لشبونة، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

## رسائل رئيسية موجهة إلى مؤتمر قمة بيتسبيرغ لمجموعة العشرين

وجه منتدى الشراكة الأفريقية رسالة إلى مؤتمر قمة مجموعة العشرين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، يتناول فيها شواغل بشأن الإجراءات العالمية المتخذة في مجال السياسات للتصدي للأزمة الاقتصادية والمالية وبشأن تأثيرها الشديد في أفريقيا. ولا يزال عدد من تلك المسائل من الأمور الحيوية التي ينبغي أن ينظر فيها مؤتمر قمة بيتسبيرغ لمجموعة العشرين، ولا سيما ما يلي:

### • الإشراف والتنظيم الماليين

لا يجب أن يتضاءل الزخم المتعلق بإدخال الإصلاحات الضرورية لأنه يبدو أننا اجتزنا أسوأ مرحلة من الأزمة.

فهناك حاجة إلى مواصلة التقدم في وضع إجراءات مراقبة صارمة للنظامين الماليين المحلي والدولي، تشمل آليات تهدف إلى تنظيم فعال عبر الحدود للأسواق المالية. ويُعتبر ضمان قدر أكبر من الشفافية للمخاطر التي تقدم عليها المؤسسات المالية الكبرى، ومواجهة الحوافز التي تدفع إلى الإفراط في المخاطرة في القطاع المالي جزءاً أساسياً من الإصلاحات النظامية.

ورغم أن أفريقيا لا يزال لديها نظام مالي غير متطور، فإن لها مصلحة حقيقية في تحقيق الاستقرار والسيولة الشاملين في أسواق رأس المال الدولية. ولذلك ينبغي أن تكون أفريقيا ممثلةً تمثيلاً مناسباً في آليات الإشراف الجديدة المتعددة الأطراف المزمع إنشاؤها، من قبيل المجلس المعني بالاستقرار المالي.

وتسعى أفريقيا جاهدة إلى تعزيز فعالية السياسات الضريبية، واتخاذ إجراءات ضد الملاذات الضريبية ولزيادة تعبئة الموارد المحلية لتمويل تنميتها. ونحن ندعم التعجيل بإتمام العمل الذي تضطلع به حالياً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التهرب من الضرائب؛ وتوسيع نطاقه كي يشمل تجنب الضرائب؛ وإتاحة عملها للبلدان النامية؛ ووضع مقترحات لتمكين تلك البلدان من الاستفادة من البيئة الضريبية التي تتسم بقدر أكبر من الشفافية والتعاون. وندعم مبادرات من قبيل مبادرة الأمم المتحدة لاسترداد الأصول المسروقة التي تهدف إلى منع غسل الأموال وهروب رأس المال غير المشروع.

### • إدارة شؤون المؤسسات المالية الدولية

يجب أن تجسد ولايات المؤسسات المالية الدولية ونطاقها وإدارتها التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فضلا عن منح الاقتصادات الناشئة والنامية، بما فيها أفقر الاقتصادات، صوتا أكبر وزيادة تمثيلها.

ويدعو منتدى الشراكة الأفريقية إلى الالتزام بالمواعيد النهائية لإصلاح المؤسسات المالية الدولية الذي أُعلن عنه في نيسان/أبريل.

ولدى مناقشة مسائل من قبيل اتخاذ القرارات بشأن رؤساء المجلس وأنصبة الحصص والتصويت، لا بد من إشراك أفريقيا في وضع التوصيات والمبادئ المتعلقة بالإصلاح. وينبغي أن تتيح هذه الإصلاحات هيكلًا أكثر شمولا، يعطي لأفريقيا صوتا ملائما في إدارة المؤسسات المالية الدولية وتشغيلها. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تلك الترتيبات لا ينبغي أن تقوم على الثقل الاقتصادي وحده.

وإضافة إلى ذلك، نرحب بقيام مجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإتمام وإقرار استعراض إطار القدرة على تحمل الدين، وندعو إلى تنفيذ التوصيات بسرعة وفعالية.

### • التخفيف من حدة الأزمة وتجاوزها

قام منتدى الشراكة الأفريقية برصد وتقييم خطة عمل مجموعة العشرين وإجراءات الاستجابة التي وضعها حتى الآن النظام المتعدد الأطراف والجهات المانحة الثنائية الأطراف لمساعدة البلدان النامية في أفريقيا على تخفيف الأثر الناجم عن هذه الأزمة، بتوفير تدابير على المدى القصير للتصدي لهذه الصدمة الخارجية المنشأ. ونرحب في هذا السياق بإعلان صندوق النقل الدولي مؤخرا عن الزيادة والتنوع الكبيرين في الدعم المالي المقدم للبلدان المنخفضة الدخل، الذي يُقصد منه أن يكون أكثر استجابة للطلب والاحتياجات وقائما على شروط أكثر مرونة.

ونرحب برصد عامّ مبلغ ٢٥٠ بليون دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة لضخها في الاقتصاد العالمي، حسبما تقرر في نيسان/أبريل؛ غير أننا نلاحظ أن ٧ في المائة فقط من هذا المبلغ ستصل إلى أفريقيا في إطار القواعد الحالية.

ونشير إلى أن دعم أفقر البلدان طوال هذه الأزمة سيتطلب إتاحة موارد إضافية للبنك الدولي وصندوق التنمية الأفريقي بغية ضمان استمرار توافر الموارد خلال الفترة المتبقية

من عملية تحديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية الخامسة عشرة وعملية تحديد موارد صندوق التنمية الأفريقي الحادية عشرة.

### • الموارد الإنمائية

يجب دمج أفريقيا في الجهود المنسقة لحفز الطلب الإجمالي العالمي. كما تتطلب إعادة التوازن للطلب العالمي، على المدى الأطول، موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لتمكين أفريقيا من تمويل تنميتها.

ونحن نسلم بالحاجة إلى منح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الموارد الكافية للوفاء بولاياتها، والعمل في الوقت ذاته على زيادة مزاياها النسبية وتأثيرها العالمي إلى أقصى حد. وندعو في هذا السياق إلى تعجيل عملية التشاور والتقييم المتعلقة بإمكانية تحقيق زيادة عامة في رأس المال في مصرف التنمية الأفريقي.

ونشدد من جديد على أهمية حفاظ الجهات المانحة على ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات المالية المقبلة التي يمكن أن تكون صعبة، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلك المساعدة، فضلا عن تعهد غلينغلز بمضاعفة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا.

وعلينا أن نضع اقتصادات العالم على مسار إنمائي مستدام ونصدي لتغير المناخ. وسيطلب ذلك تخصيص دعم كبير ومحدد لأفريقيا من أجل التكيف، ولا سيما لأفقر بلدانها وأضعفها، فضلا عن تصميم آليات لتقدير ومكافأة الجهود التي تبذلها أفريقيا للتخفيف من حدة الأزمة، وتعزيز مسارات النمو المنخفض الكربون.

### • الزراعة والأمن الغذائي

إننا نعتقد أن أفريقيا تحتاج إلى دعم من شركائها لزيادة الإنتاج الزراعي بغية تعزيز الأمن الغذائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي المستدام، ونطلب إلى مجموعة العشرين أن تقدم دعما فعالا لقطاعي الزراعة والأمن الغذائي.

### • الحوكمة العالمية

نحن نشدد على أنه لا ينبغي استبعاد أية قارة، حيثما يجري وضع آليات للحوكمة العالمية، وصياغة اتفاقات بشأن المشاكل العالمية والمنافع العامة العالمية. وندعو إلى تمثيل شمولي ودائم لأفريقيا في مجموعة العشرين وسائر آليات الحوكمة العالمية.

## الضميمة ٢

الدورة الاستثنائية لمنتدى الشراكة الأفريقية بشأن تغير المناخ: ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أديس أبابا

## بيان مشترك

- ١ - عقد منتدى الشراكة الأفريقية في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ دورة استثنائية مخصصة لتغير المناخ، ركزت على شواغل أفريقيا وتطلعاتها في إطار المفاوضات التي تُجريها الأمم المتحدة حاليا بشأن هذه المسألة. وأدلى بكلمات في ذلك الاجتماع معالي السيد أتو ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ووزراء موقرون من البلدان الأعضاء في منتدى الشراكة الأفريقية.
  - ٢ - ويعترف المشاركون في هذه الدورة الاستثنائية بأن تغير المناخ مسألة حرجة على الصعيد العالمي وبالنسبة لأفريقيا، ويعتبرون هذه السنة حاسمة لاتخاذ إجراءات فعلية على الصعيد الدولي. وهم ملتزمون بالوصول إلى اتفاق فعال وطموح في كوبنهاغن.
  - ٣ - **تخفيف الأثر** - ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة للحد من الانبعاثات العالمية. وأفريقيا مستعدة للإسهام بشكل كبير في هذه الجهود. ويجب أن يعترف اتفاق كوبنهاغن باحتياجات أفريقيا الإنمائية المشروعة.
- **الحاجة إلى أهداف عالمية طموحة فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات:** لا بد من اتخاذ إجراءات للحد من الانبعاثات. ويجب على جميع البلدان أن تتخذ الإجراءات اللازمة تمشيا مع مسؤولياتنا المشتركة، وإن كانت متباينة، ووفقا لقدرات كل منا. وستأخذ البلدان المتقدمة بيننا بزمام المبادرة في الاضطلاع على وجه السرعة بإجراءات للحد من الانبعاثات بشكل قوي، عام وفردى. ونقر بالرأي العلمي العريض القائل بأن ارتفاع متوسط درجات الحرارة في العالم مقارنة بالمستوى الذي كان سائدا قبل العصر الصناعي لا ينبغي أن يتجاوز درجتين مائويتين؛
  - **ينبغي الاعتراف بإسهام أفريقيا في هذه الجهود العالمية:** ينبغي أن تشكل زيادة التمويل للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات جزءا رئيسيا من أي اتفاق يُبرم في كوبنهاغن؛
  - **يجب أيضا الاعتراف باحتياجات أفريقيا الإنمائية:** لا بد أن تحقق أفريقيا أهدافها الإنمائية المستدامة، بما فيها تنمية موارد الطاقة لديها. كما يجب

أن تكون زيادة دعم النمو المنخفض الكربون جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاق يُبرم في كوبنهاغن.

٤ - **التكيف** - بدأ تغير المناخ يؤثر بالفعل تأثيراً كبيراً في أفريقيا. ويعد النجاح في التكيف مع هذه الآثار أمراً ذا أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للقارة. وينبغي إيلاء هذه المسألة اهتماماً مُلحاً ومرتزاداً.

- سيفرض التكيف مع آثار تغير المناخ تكاليف إضافية باهظة على أفريقيا: أفريقيا هي أقل القارات مسؤولية عن تغير المناخ، غير أنها معرضة بشكل حاد لآثاره - على النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، واحتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستنتشر الآثار على نطاق جميع القطاعات - من الزراعة إلى المياه والطاقة والصحة. وستكون التكاليف باهظة. ولدى أفريقيا موارد أقل كثيراً مما لدى المناطق الأخرى لمواجهة هذه الآثار؛

- ينبغي إعطاء مسألة التكيف أولوية مرتزادة في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ: أما وقد أصبح تغير المناخ الآن أمراً واقعاً، فينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام في كوبنهاغن لمواجهة التحديات المتعلقة بالتكيف، إلى جانب التحديات المرتبطة بالتخفيف من آثار تغير المناخ؛

- **التكيف والتنمية مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم:** ينبغي إدراج استراتيجيات التكيف في الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية على السواء، وفي السياسات المتعلقة بالقطاعات، بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية - وهو ما بدأت تقوم به الحكومات الأفريقية، وفي الدعم الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون.

وستكون هناك حاجة إلى دعم التكيف والتخفيف من الأثر بالتعجيل بتطوير التكنولوجيات ونشرها ونقلها، وتمويل إضافي جديد كبير مستدام ويمكن التنبؤ به، وبناء القدرات.

٥ - **التكنولوجيا** - من الضروري تسخير الإمكانيات الكاملة التي يتيحها الابتكار التكنولوجي لمواجهة التحديات المتعلقة بتخفيف الأثر والتكيف في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

- **ثمة حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم لتطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها:** ينبغي دعم الجهود المبذولة في مجالي التكيف والتخفيف من الأثر بتسريع

وتيرة تطوير التكنولوجيا ونشرها ونقلها، وببذل جهود مكثفة لبناء القدرات اللازمة لابتكار تكنولوجيات جديدة واستخدامها؛

- ينبغي زيادة التركيز على المجالات التي لها أهمية خاصة لأفريقيا، مثل الأحراج، واستخدام الأراضي، وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة؛
- ينبغي تعبئة السياسات المتعلقة بالتجارة لدعم نشر التكنولوجيا: يُعتبر القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع والخدمات البيئية أو الحد منها أمراً ضرورياً لتعزيز نشر التكنولوجيا الأنظف المنخفضة الكربون في مختلف أنحاء العالم.

#### ٦ - الشؤون المالية - ينبغي إصلاح الآليات المالية القائمة والارتقاء بها.

- ينبغي إصلاح آليات سوق الكربون القائمة لجعلها أكثر أهمية لأفريقيا وأيسر منالاً لها: ينبغي أن يشمل ذلك العمل على تحسين الإجراءات والأساليب، وتوسيع نطاق آلية التنمية النظيفة على نحو يستجيب لمبادرات أفريقيا وزيادة المزايا التي يمكن أن تستفيد منها أفريقيا؛
- ينبغي توفير موارد جديدة إضافية مستدامة ويمكن التنبؤ بها، دعماً للتكيف والتخفيف من الأثر: سيتطلب ذلك استحداث مصادر تمويل جديدة ووضع آليات فعالة، بما في ذلك المبادرات الجديدة لتمويل الأنشطة المتصلة بتغير المناخ التي تجري مناقشتها حالياً، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من اتفاق كوبنهاغن؛
- ينبغي أن يستجيب التمويل في المستقبل لأولويات التنمية المستدامة على المدى الطويل في أفريقيا: ينبغي أن يوجّه ذلك المناقشات بشأن إدارة وتسيير أي آليات تمويل جديدة. وينبغي إبقاء التكاليف عند الحد الأدنى.

٧ - ورحب الاجتماع بتعيين معالي السيد أتو ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، منسق الموقف الأفريقي المشترك في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كوبنهاغن.

٨ - وسوف تُبلّغ الرسائل السياسية الرئيسية المنبثقة عن هذا الاجتماع، التي لا تشكل موقفاً تفاوضياً، إلى مناسبة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي ستُعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر، ومؤتمر قمة بيتسبيرغ لمجموعة العشرين



الذي سيعقد في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، والعمليات الأفريقية ذات الصلة،  
والمفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.  
٩ - وأعرب المشاركون عن امتنانهم للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لاستضافة  
الاجتماع وللترتيبات الممتازة.

---